

(بيان وزير الخارجية الياباني تارو كونو)

فيما يتعلق بقرار المحكمة العليا لجمهورية كوريا بتأكيد الأحكام الصادرة ضد الشركة اليابانية

30 أكتوبر 2018

1- أقامت كل من اليابان وجمهورية كوريا علاقات تعاون وصدقا وثيقة على أساس المعاهدة الأساسية للعلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة التي أبرمت بين البلدين عند تطبيع العلاقات الدبلوماسية في عام 1965. ونصت اتفاقية المطالبات الخاصة بتسوية المشاكل المتعلقة بالممتلكات والمطالبات والتعاون الاقتصادي بين اليابان وجمهورية كوريا، والتي تُشكل جوهر هذه المعاهدة، على أن تُقدم اليابان مساعدات مالية لجمهورية كوريا منها 300 مليون دولار أمريكي في شكل منحة و200 مليون دولار أمريكي في شكل قرض (المادة الأولى)، وتسوية المشاكل المتعلقة بالممتلكات وحقوق ومصالح الأطراف المتعاقدة ومواطنيهم (بما في ذلك الأشخاص الاعتباريون) وكذلك المشاكل المتعلقة بالمطالبات بين الأطراف المتعاقدة ورعايهم "تسوية نهائية وبشكل كامل" لا رجعة فيه وعلى ألا يكون هناك أي مطالبات بعد ذلك نهائياً (المادة الثانية)، وشكل ذلك أساس العلاقات الثنائية بين البلدين حتى الآن.

2- وعلى الرغم من ذلك، فقد قررت المحكمة العليا لجمهورية كوريا اليوم 30 أكتوبر، تأكيد الأحكام التي قضت بدفع شركة نيبون ستيل وسوميتومو ميتال كوربوريشن (Nippon Steel & Sumitomo Metal Corporation) تعويضات للمدعين. هذا القرار مؤسف للغاية ولا يمكن القبول به على الإطلاق. حيث أنه يتناقض بوضوح مع المادة الثانية من اتفاقية المطالبات بين اليابان وجمهورية كوريا، وينطوي على أضرار وتكاليف غير منصفة على الشركة اليابانية المذكورة. ليس ذلك فحسب، بل إنه يقلب الأساس القانوني لعلاقات التعاون والصدقا التي أقامتها اليابان وجمهورية كوريا منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية في عام 1965 رأساً على عقب.

3- تتقل اليابان موقفها الموضح أعلاه إلى جمهورية كوريا مرة أخرى، كما تطالب بشدة جمهورية كوريا باتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك تصحيح هذا الانتهاك الصريح للقانون الدولي على الفور.

4- علاوة على ذلك، وإذا لم يتم اتخاذ التدابير المناسبة على الفور، فإن اليابان ستدرس اتخاذ تدابير حازمة مع وضع كل الخيارات الممكنة في الحسبان، بما في ذلك اللجوء إلى المحاكم الدولية وذلك من وجهة نظر حماية الأنشطة الاقتصادية المشروعة للشركات اليابانية. وكجزء من هذه الجهود، وحتى تتمكن من معالجة هذه القضية بشكل كامل، أنشأت وزارة الخارجية اليابانية اليوم شعبة القضايا المتعلقة بالمطالبات بين اليابان وجمهورية كوريا داخل إدارة شؤون آسيا وأوقيانوسيا.

[المرجع] "اتفاقية تسوية المشاكل المتعلقة بالممتلكات والمطالبات والتعاون الاقتصادي بين اليابان وجمهورية كوريا" (سارية في 18 ديسمبر 1965)

المادة الثانية

1- تؤكد الأطراف المتعاقدة أن المشاكل المتعلقة بالممتلكات وحقوق ومصالح الأطراف المتعاقدة ومواطنيهم (بما في ذلك الأشخاص الاعتباريون) وأيضاً المشاكل المتعلقة بالمطالبات بين الأطراف المتعاقدة ومواطنيهم، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في المادة الرابعة، الفقرة (أ) من معاهدة السلام المبرمة مع اليابان في مدينة سان فرانسيسكو في 8 سبتمبر 1951، قد تم تسويتها بشكل كامل ونهائي.

<اختصار>

3- مع مراعاة أحكام الفقرة 2 الموضحة أعلاه، فإنه لا يمكن التقدم بأي مطالبات أو نزاعات فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بممتلكات وحقوق ومصالح أي من الطرفين المتعاقدين ومواطنيه والتي تدخل في نطاق اختصاص الطرف المتعاقد الآخر في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، أو فيما يتعلق بأي مطالبات من أي من الطرفين المتعاقدين ومواطنيه ضد الطرف المتعاقد الآخر ومواطنيه الناشئة عن الأسباب التي حدثت في تاريخ الاتفاقية أو قبله.